محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية:٢٠٠٨/١٦٥٣

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العـــدل

القـــرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني إبن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، د. مصطفى العساف ، جميل المحادين ، محمد الرجوب

المميـــــــزة: **شركة مناجم الفوسفات الأردنية**

وكيلاها المحاميان محمد عيد بندقجي ونارت شواش

المميز ضـــده: **نايل سمور عليان الحنيفات**

وكيلاه المحاميان جمال مدغمش ويحيى دحمان

بتاريـــــخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف عمان في القضية رقم ٢٠٠٦/٦٠٧٢ فصل ٢٠٠٧/٧/٢ القاضي: (بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٢/١٩٦ فصل ٢٠٠٦/٨/٢٧ المتضمن إعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى).

ويتلـــــخص ســـــببا التمـــــــييز بالآتـــــــــي :

١- أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون وتأويله ووردت النتيجة التـــي خلـــصت إليها مشوبة بالتناقض ومبتورة الصلة عن وقائع وبينات الدعوى.

٢- أخطأت محكمة الاستئناف حينما قررت وبالنسبة للمكافأة المنصوص عليها في البنـــد (٢) من نظام حوافز التقاعد المبكر بأن تاريخ احتساب وتحديد مقدار هذه المكافأة هو تاريخ استحقاق المدعي لراتب التقاعد / تاريخ الإحالة على التقاعـــد وبـــأن التـــزام الشركة ثابت ومحدد المقدار كون مقدار المكافأة تحدد بالفرق بين الـــراتبين بتـــاريخ الإحالة إلى التقاعد وان الزيادة التي تطرأ على الراتـــــب التقاعدي لأي سبب هـــي من حق المتقاعد وحده.

لهـــــــذين السببين يطلب وكيلا المميزة قبول التمييز شـــكلاً ونقـــض القـــرار المميز موضوعاً.

القـــــــــــــــــــــــــرار

وبالتدقيق والمداولة نجد أن المدعي نايل سمور عليـــان الحنيفـــات أقـــام الـــدعوى الحقوقية رقم ٢٠٠٢/١٩٦ لدى محكمة صلح حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها شـــركة مناجم الفوسفات لمطالبتها بمبلغ ٩١٤٢٧ ديناراً وذلك بدل مكافأة والحافز المالي اســـتناداً إلى البنود ٢+٣+٤ من نظام الحوافز والأسس المتعلقة بالتقاعد المبكر لمـــوظفي المـــدعى عليها بالإضافة إلى مطالبة بالفرق بين الاشتراكات المسددة من قبل الـــشركة عنـــه إلـــى مؤسسة الضمان الاجتماعي ومكافأة شهرين عن كل سنة من ســـنوات عملـــه ومجمـــوع الاشتراكات المسددة عنه للضمان الاجتماعي وقد ترتب له نتيجة ذلك المبلغ المدعى به.

باشرت محكمة صلح حقوق عمان نظر الدعوى وبتـــاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ أصـــدرت قرارها رقم ٢٠٠٢/١٩٦ قضت فيه برد دعوى المدعي وتضمينه أتعاب المحاماة.

لم يقبل المدعي بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً حيث قررت محكمة استئناف حقـــوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٦/٦٠٧٢ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ فسخ القرار المستأنف وإعـــادة الأوراق إلى محكمة الصلح .

لـــــم تقبل المدعى عليها بالقرار الاستئنافي فطعنت فيه تمييزاً للأسباب الـــواردة بلائحة التمييز .

ودون البحث بأسباب التمييز :

نجد أن وكيل المدعي وبعد صدور القرار الاستئنافي المطعون فيه قـد طلـب فـي القضية الصلحية الحقوقية رقم ٢٠٠٧/٦٦٨٦ إسقاط هذه الدعوى إسقاط استيفاء ووافـق وكيل المدعى عليها على ذلك فقررت المحكمة إسقاط الدعوى إسـقاط اسـتيفاء بتـاريخ ٢٠٠٨/١/١٣ وعليه فإن هذا التمييز لم يعد ذي موضوع مما يستوجب رده.

لهـــذا نقـــــرر رد التمـــــييز وإعـــــادة الأوراق إلـــى مصدرهـــــا .

قـــراراً صـــدر بتاريـــخ ١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٢ هـ المـــوافق ٢٠١١/٣/٦م

عضـــــو عضـــــو القاضي المترئس

عضـــــو

رئيس الديـــوان

دقـــق / ر ش